



لقد حان الآن دورك في التحرك يا أوروبا

هنالك حاجة ملحة لإعادة توطين
اللاجئين الذين أُجبروا على مغادرة ليبيا



منظمة العفو
الدولية



في أعقاب تداعيات النزاع الذي اندلع في ليبيا، اضطّر آلاف اللاجئين الذين كانوا متواجدين داخل البلاد حينها إلى الهرب مجدداً. غير أنه لا مكان لهم يقصدونه هذه المرة. ويمتلك المجتمع الدولي الحل بين يديه، إذ بوسع بعض الدول عرض إعادة توطين أولئك اللاجئين على أراضيها. ولكن لم تقدم الدول الأوروبية الكثير بهذا الصدد حتى الساعة.

الاضطرابات السياسية التي حدثت فيهما مؤخراً. ولا تُعد العودة إلى ليبيا خياراً متاحاً لأولئك اللاجئين – بغض النظر عن الأوضاع داخلها والظروف المرتبطة بها على المدى المتوسط؛ فليبيا هي الآن أبعد ما تكون عن توفير ملاذ آمن للاجئين.

ويكفّن الحل الوحيد بالنسبة لضحايا النزوح القسري الحالي في قيام دول أخرى بإعادة توطينهم أو السماح باستقرارهم في أراضيها بحيث تُتاح لهم الفرصة كي يعاودوا بناء حياتهم من جديد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن بُغية إعادة توطين من تقطعت به السبل من اللاجئين العالقين في مصر وتونس. ويعتمد عدد من ستتم إعادة توطينه منهم، وسرعة القيام بذلك على المجتمع الدولي بشكل كامل، كونه من المتوقع من الدول أن تنهض بمسؤولياتها تجاههم. وكونهم لاجئين، فيحق لهم أن تتم إعادة توطينهم بصفته الحل الدائم الوحيد الممكن لأزمتهم أو محتنتهم.

مخيم شوشة للاجئين في تونس، والذي يقع على محاذاة الحدود مع ليبيا.

ثمانية دول أوروبية فقط بعرض إعادة توطين بعض اللاجئين الذين تقطعت بهم السبل، ولم يتجاوز عدد الشواغر التي عرضتها بعض تلك الدول الثماني أكثر من 800 شاغر لاستيعاب اللاجئين ضمن برامجها لإعادة التوطين.

وتُعد تلك الاستجابة استجابةً مُفرغة من محتواها فيما يتعلق بالتعامل مع محنة لاجئين يقفون على أعتاب أبواب القارة الأوروبية. كما أن مثل تلك الاستجابة تتجاهل حقيقة مفادها أن بعض الدول الأوروبية، وبمجرد مشاركتها في عمليات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا، قد أصبحت بالفعل طرفاً في ذات النزاع الذي كان أحد الأسباب الرئيسة للحركة غير الطوعية للأفراد. وفي الوقت الذي نجح فيه بعض اللاجئين بالوصول على نحو مستقل (من دون تدخل المفوضية) سالمين إلى أوروبا منذ اندلاع النزاع، تبقى أعدادهم متواضعة إذا ما قورنت بأعداد

أجبر الآلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء على الفرار طلباً للنجاة بأرواحهم مرة أخرى كونهم قد وجدوا أنفسهم عالقين في ليبيا حيث اندلع النزاع في فبراير/ شباط الماضي أثناء إقامتهم فيها أو عبورهم أراضيها. وحتى ما قبل ذلك الوقت، كانت ليبيا تُعتبر ملاذاً مؤقتاً لما يتراوح بين 1.5 مليون، و2.5 مليون من الأجانب، يتواجد العديد منهم على أراضي ليبيا كلاجئين. وبحسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإنها قد قامت بصفتها الوكالة الأممية المعنية بشؤون اللاجئين، بتسجيل ما يقرب من ثمانية آلاف لاجئ، وثلاثة آلاف طالب لجوء في ليبيا قبل اندلاع النزاع هناك، ينحدر معظمهم من دول مثل ساحل العاج، وإريتريا، وإثيوبيا، والعراق، والصومال، والسودان. وأما الآن، فقد تقطعت السبل بمعظمهم في كل من مصر وتونس.

وعلى النقيض من آلاف المهاجرين الذين كانوا متواجدين داخل ليبيا، وتمكنوا من العودة إلى بلدانهم عقب اندلاع النزاع، فلم يتمكن أولئك اللاجئين من العودة إلى أوطانهم كونهم يواجهون خطراً قائماً بالتعرض للاضطهاد، أو الأذى الجسيم، بما في ذلك الأذى الناجم عن العنف العشوائي أو الموجه ضدهم على وجه التحديد خلال النزاعات المسلحة. كما لا يملك اللاجئون البقاء في مصر أو تونس – حيث لم يكن البلدان في الماضي قادرين أو راغبين بتوفير حلول دائمة لأولئك اللاجئين. وإلى جانب تبعات إيواء مصر وتونس لمُعظم الذين فروا من النزاع في ليبيا، يواجه البلدان طيفاً واسعاً من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن

الغلاف: تستظل امرأة وأطفالها تحت شجرة في مخيم شوشة للاجئين في تونس، يونيو/حزيران، 2011. وغالبية المقيمين في المخيم هم من اللاجئين الذين عانوا مرارة النزوح من منازلهم في المرة الأولى قبل أن يتكرر ذلك مرة أخرى في ليبيا.
© Amnesty International

ما هي إعادة التوطين؟

حسب تعريف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

«تنطوي إعادة التوطين على انتقال اللاجئين ومن ثم نقلهم من الدولة التي لجأوا إليها طلباً للحماية إلى دولة أخرى توافقت على دخولهم أراضيها تحت صفة «لاجئ» مع السماح لهم بالإقامة الدائمة فيها».

وتعتبر إعادة التوطين أحد «الحلول الدائمة» الثلاثة التي تشجع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على تبنيها في جميع أنحاء العالم، بينما تشكل العودة الطوعية للوطن، أو الإدماج ضمن بلد اللجوء الحلين الآخرين. وتعتمد مسألة إعادة التوطين كلياً على قيام المجتمع الدولي بالنهوض بمسؤولياته والوفاء بالتزاماته بشكل منصف تجاه جميع اللاجئين في كافة أنحاء العالم.

وقليلة هي الدول التي قامت بوضع برامج خاصة بها لإعادة التوطين. وتحتل الولايات المتحدة صدارة تلك القلة من الدول بقيامها بإعادة توطين ما يربو على 54 ألف لاجئ على أراضيها خلال العام 2010 فقط.

وعند نظرها في إمكانية إعادة توطين اللاجئين، تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بترتيب فئات اللاجئين حسب أولويات تقوم على احتياجاتهم، والمخاطر ذات الطابع الخاص التي قد يتعرضوا لها. وتُعصفت فئات اللاجئين التالية الأولوية عند النظر في إمكانية إعادة التوطين: الأطفال، والنساء والفتيات، المعرضات للخطر، والأسر التي تعيلها نساء، والناجين من التعذيب والعنف، والأشخاص الذين يعانون حالات صحية خطيرة، ومن هم بحاجة إلى حماية قانونية، أو جسدية. وفي معرض حديثهن إلى منظمة العفو الدولية، عبرت الكثيرات من النساء - ومن بينهن اللواتي يقمن بإعالة أسرهن من دون مساعدة من الرجال - عن قلقهن وخشيتهن على سلامتهن الشخصية، وسلامة أسرهن، وتفاهم شعورهن بالضعف نتيجة لغياب الحماية الفعلية لهن.

ومن خلال مبادرة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المتعلقة بليبيا، ندعو كافة الدول المعنية بموضوع إعادة التوطين (في بلد ثالث) إلى النظر في إمكانية المساهمة بحوالي 8 آلاف مقعد أو شاغر يتيح استقبال اللاجئين لغايات إعادة التوطين، وذلك كهدف أولي قابل للزيادة ليصل إلى ما يقرب من 20 ألف شاغر على الأرجح. وتعتبر هذه المبادرة أمراً جوهرياً من أجل التخفيف من صعوبة الوضع في مصر وتونس، وتوفير حلول دائمة للاجئين.



وأصبح اليأس يعتري بشكل تدريجي الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل في كل من مصر وتونس؛ وعلى الرغم من احتمال مواجهتهم لمخاطر جمة، فقد تزايدت تدريجياً أعداد الأشخاص العائدين إلى ليبيا أملين في ركوب القوارب المتجهة إلى أوروبا في رحلة بحرية محفوفة بالمخاطر. وهكذا، أضحت الحاجة إلى تعزيز القدرات في مجال إعادة التوطين وتسريع وتيرتها أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وخلال شهري يونيو/حزيران، ويوليو/تموز من هذا العام، قام أعضاء وفد منظمة العفو الدولية بزيارة لمخيم شوشة للاجئين في تونس، ومركز السلّم الحدودي في مصر، وذلك من أجل الحديث إلى اللاجئين حول أوضاعهم، وتوثيق ظروفهم وأحوالهم المعيشية.

هذه الوثيقة مهداة إلى روح (أ)، أحد اللاجئين والمدافعين الصوماليين عن حقوق الإنسان، الذي قضى نحبه مؤخراً في مخيم شوشة في تونس، فقد قدم لمنظمة العفو الدولية مساعدة قيمة لا تقدر بثمن.

المتدفقين على مصر وتونس - وهما دولتان تتمتعان بقدرات محدودة في استضافة أية أعداد من اللاجئين بغض النظر عن الفترة الزمنية التي سيقضونها هناك. وبالنظر إلى قربها الجغرافي من المنطقة المتأثرة بالصراع، ومواردها الأكبر مقارنة بدول تلك المنطقة، يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تلعب دوراً قيادياً فيما يتعلق بالاستجابة للوضع المأساوي للاجئين الفارين من ليبيا الذين غدوا عالقين في مصر وتونس. وعلاوة على ذلك، يترتب على دول الاتحاد الأوروبي مسؤولية جسيمة للطريقة التي تجاهلت بها الوضع المزري لسجل حقوق الإنسان في ليبيا خلال السنوات الأخيرة من ناحية، ومن ناحية أخرى، فالدول الأوروبية مسؤولة أيضاً جراء سعيها النشط في التعاون مع حكومة العقيد القذافي من أجل كبح جماح تدفق الأشخاص القادمين من أفريقيا باتجاه أوروبا. وقد أفضت سياسات الاتحاد الأوروبي إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الخاصة باللاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين. ومع الأخذ بعين الاعتبار الفرصة السانحة الآن من أجل مساعدة اللاجئين الفارين من ليبيا، يمكن اعتبار استجابة دول القارة الأوروبية غير كافية، ومخزية.



لا مجال للعثور على ملجأ في ليبيا

«كانت الحياة في ليبيا صعبة بما فيه الكفاية حتى (قبل اندلاع الحرب) ... كانت حياة مليئةً بالمشاكل؛ وكان الأطفال (الليبيون) ينعتوننا بالعبيد السود».

مضى على إقامة خديجة إلى ليبيا ثلاثة أعوام مع اندلاع النزاع هناك. فلقد فرّت هي وأولادها الثلاثة هرباً من الاقتتال في الصومال عام 2008 في أعقاب اختفاء زوجها. وكحال الكثير من اللاجئين الصوماليين، فقد قدمت خديجة إلى ليبيا سعياً وراء الأمان والسلامة. وقد سجلت نفسها كإحدى اللاجئات لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في طرابلس حيث عملت لساعات طوال كإحدى عاملات النظافة.

ولطالما اعتُبرت ليبيا لسنوات كإحدى دول العبور، ووجهةً لأعداد غفيرة من اللاجئين القادمين من دول جنوب الصحراء الكبرى بشكل رئيس. ومع ذلك، فقد كانت أوضاع أولئك اللاجئين في ليبيا مؤلمة، حتى قبل اندلاع الأعمال العدائية هناك. فقد رفضت حكومة العقيد القذافي الاعتراف بحقهم بالتقدم بطلب اللجوء، والحصول عليه - حيث

تعاملت معهم الحكومة كمهاجرين غير شرعيين في أغلب الأحيان. وفي الوقت الذي تمكن فيه البعض من أمثال خديجة من التسجيل بصفة لاجئ لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يُقدّر بأن عشرات الآلاف من اللاجئين الآخرين لم يتيسر لهم الوصول إلى المفوضية. ومما زاد الأوضاع سوءاً قيام السلطات الليبية بتعليق أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ليبيا أوائل العام 2010. وعليه، فقد الراغبون بالتقدم بطلبات اللجوء كل الفرص المتاحة في هذا المجال - مما جعلهم معرضين بشكل أكبر للمزيد من أشكال الإساءة. ولمّا تنضم ليبيا بَعْدَ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، وبروتوكول عام 1967 المتعلقين بوضع اللاجئين، ولا تمتلك أي نظام فعال للتعامل مع طلبات اللجوء.

وقد رزح اللاجئون في ليبيا تحت تهديدات مستمرة بإلقاء القبض عليهم، واحتجازهم في ظروف وأحوال مروعة، أو إعادتهم قسراً إلى بلدانهم الأصلية (دول المنشأ) على الرغم من مواجهة خطر حقيقي يتعلق باحتمال تعرضهم لانتهاكات أو إساءات جسيمة في مجال حقوق الإنسان

هناك. وغالباً ما تعرض اللاجئون للضرب، أو التعذيب، أو غيره من ضروب المعاملة السيئة وهم قيد الاحتجاز أو الاعتقال. كما وأصبح اللاجئون الأفارقة القادمون من دول جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص عُرضة للهجمات العنصرية والتي تستهدف الأجانب على أيدي المواطنين الليبيين العاديين الذين كانوا مطمئنين لمعرفةهم المسبقة بأن السلطات لن تحرك ساكناً بشأن ما يرتكبه من أشكال الإساءة ضد أولئك اللاجئين.

ويكافح أولاد خديجة من أجل التأقلم مع صدمة النزوح والتهجير، وذلك في غمرة التشرد وتقطع السبل بهم في مخيم شوشة للاجئين في تونس. وأضافت الأم (خديجة) قائلة: «لم يرغب أطفالي بمغادرة منزلهم (في ليبيا)، وما زال أصغرهم يرفض الحديث إلى الآن نتيجة لوقع الصدمة التي تسببت بها تلك التجارب التي مر بها».

«كنت بصدد البحث عن الحماية في ليبيا؛ غير أنني لم أجد سوى الحرب».

بحر الدين حسين، أحد اللاجئين السودانيين من دارفور أثناء تواجده في مركز السلم الحدودي في مصر.



أقصى اليمين: لاجئون وطالبو لجوء يقومون
بجلب الماء في مركز السلم الحدودي في مصر،
يوليو/تموز، 2011.
يمين: امرأة في مخيم شوشة للاجئين، يونيو/
حزيران، 2011. أُخبرت العديد من النسوة منظمة
العفو الدولية بأنهن لا يشعرن بالأمن أثناء
إقامتهن في المخيم.

لاجئون وجدوا أنفسهم عالقين في براثن النزاع في ليبيا

«عندما بدأت المشاكل في ليبيا، حمل السكان المحليون البنادق واتهمونا بأننا من المرتزقة»، هذا ما قاله شاب يدعى حافظ من دارفور لمندوبي منظمة العفو الدولية في مخيم الشوشة. وأضاف حافظ قائلاً: «جاءوا بسياراتهم، وأخذوا مقتنياتنا معهم، وكانوا أحياناً يطلقون رصاص بنادقهم في الهواء. وقد حضر أفراد كتائب القذافي في إحدى الليالي إلى منزلنا، وقاموا بتفتيشنا، وأدركت حينها بأنه لم يعد هناك أمن، وأنه من الأجدر بي أن أقصد مكاناً آمناً».

وقد فاقم القتال الدائر بين قوات المعارضة والقذافي من الشعور المعادي للأجانب، والتوترات العرقية التي كانت حاضرة قبل اندلاع النزاع أصلاً، حيث تم استهداف الأفارقة القادمين من دول جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص. وقد اتهم أنصار المعارضة أولئك الأفارقة بأنهم كانوا من المرتزقة الذين قام القذافي بنشرهم في البلاد. وقد تعرض العديد من اللاجئين للسرقة، والضرب على أيدي المقاتلين، والمدنيين الليبيين العاديين على

حد سواء. وتعرضت محال اللاجئين ومنازلهم للنهب أيضاً. وقد تم احتجاز العديد منهم، وتعذيبهم، بينما تعرض البعض منهم لعمليات الإعدام الغوغائي.

والتقت منظمة العفو الدولية بمحجوب الطاهر، وهو أحد لاجئي دارفور، على نقطة السلم الحدودية في مصر. وروى محجوب ما جرى معه على النحو الآتي: «كنت أسكن مدينة بنغازي عندما اندلع النزاع. واضطرت للبقاء مدة شهر كامل في البيت بعد أن شاهدت على الأخبار في التلفاز، وسمعت من أصدقاء سودانيين لي بأن الثوار (وهو الاسم الذي يُشار به عادة إلى مقاتلي المعارضة) كانوا يقومون باستهداف أصحاب البشرة السوداء. ولم يواجه جاري الفلبيني المشكلة ذاتها نظراً لأنه من أصحاب البشرة البيضاء؛ وكان هو بالتالي من تولى أمر شراء ما نحتاجه من الطعام. وقبيل غروب شمس يوم 17 مارس/آذار من عام 2011، داهم ثلاثة أو أربعة من الثوار المسلحين منزلنا. قاموا بضربي على وجهي بعقب البندقية، وسلبونا أموالنا، وجوازات سفرنا، وأجهزة الهاتف الخليوي الخاصة بنا».

وأورد أحد الذين التقاهم مندوبو منظمة العفو الدولية أنه تعرض للضرب على أيدي قوات المعارضة التي جاءت إلى منزله قبل أن يقوموا باصطحابه إلى إحدى محاكم بنغازي. وأردف قائلاً: «تواجد ما بين 40 و50 شخصاً داخل قاعة المحكمة معظمهم من تشاد، والسودان، ونيجيريا. وقام أشخاص بضربنا على كافة مناطق أجسادنا بأعقاب بنادقهم، وأحزمتها، وبدأوا بادخالنا واحداً تلو الآخر إلى غرف المبنى. وحينها سمعت صراخ الناس في الداخل، وتمكنت من رؤية آثار ضرب على أجسادهم عقب خروجهم؛ وأعتقد أنهم تعرضوا للتعذيب. وكان أحد المواطنين التشاديين مصاباً بعيار ناري في كتفه، فأخذ ينزف من دون أن يتلقى رعاية طبية. وقال لي من كانوا حولي بأن أنسى أمر حياتي، وأنا أصبنا في عداد الأموات. بعد مضي ست أو سبع ساعات، قدم صاحب العمل الذي أعمل لديه إلى المحكمة لكي يؤكد ويشهد بأنني لم أكن واحداً من المرتزقة، وحينها قاموا بإطلاق سراحني».

ومع ارتفاع وتيرة العنف، حاول الآلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء مغادرة ليبيا. وروى الكثيرون ممن فرّوا إلى مصر أو تونس لمنظمة



© Amnesty International

أعلى: لاجئة إثيوبية في مركز السلوم الحدودي بمصر، يوليو/تموز 2011. قد يطول الانتظار حتى البت بمسألة إعادة التوطين في بلد ثالث آمن إلى ما لا يقل عن ستة أشهر.

يسار: ينام معظم المتواجدين في مركز السلوم الحدودي في خيام مؤقتة من البطانيات، والأغطية البلاستيكية.



© Amnesty International

مخيم شوشة للاجئين في تونس

«لقد أمضيت عشرين عاماً من عمري وأنا أنتظر؛ فهل عليّ أن أنتظر عشرين سنة أخرى؟ فلا حياة لي هنا. لم أكن أتوقع أبداً أن أعود لاجئة في تونس مرة أخرى، ولم أعد أفكر في أي شيء بعد اليوم».

جلست اللاجئة الصومالية أمينة ابنة الخامسة والستين بجانب ابنتها (نظيفة) داخل إحدى الخيام البيضاء التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وقد أحاطت بهما بعض الأغطية، وأواني الطهي، والمقتنيات الشخصية القليلة اللتان تملكان. وحملت نظيفة رضيعتها ابنة الستة أشهر بينما انهمكت أمينة في وصف ظروفهما وأحوالهما المعيشية. وتعاني أمينة من إصابة في إحدى ذراعيها، بينما يبدو أنها فقدت أحد أصابع يدها اليسرى نتيجة إصابة سابقة. وكانت أمينة وابنتها قد وصلتا إلى ليبيا في مارس/آذار الماضي. وأضافت واصفة معاناتها قائلة: «أحتاج إلى من يعينني على ارتداء ملابس، والاعتسال، ويتعين عليّ أن اعتمد على مساعدة ابنتي (نظيفة) لي،...وهي التي تعاني من ثقب (خَلقي) في القلب بحسب التشخيص الطبي. وتعاني (نظيفة) من صعوبات في التنفس،

الوصول إلى النقطة التي تقع تحت حراسة الجيش المصري، وقوات الأمن المركزي، والشرطة.

ويعيش اللاجئون وطالبو اللجوء العالقون هناك (بعضهم ما زال عالماً هناك منذ نهاية فبراير/شباط الماضي) من دون توفر أية مرافق، أو أماكن للمبيت تلبى احتياجات الإقامة لمدة طويلة. وتنام غالبيتهم العظمى في خيام مؤقتة نُصبت بشكل مرتجل من البطانيات، والأغطية البلاستيكية. وتؤوي خيمتان كبيرتان النساء والأطفال، غير أن تلك الخيام لا تقوى ساكنيها من حر النهار، أو برد الليل، ولا تدفع عنهم أذى العقارب والبراغيث.

«سيكون الأمر جيداً جداً لو
تسنى لنا الحصول على
المساعدة في هذه الأوقات
العصيبة. ولو قدّر لي أن ألقى
حتفي هنا، فلوددت حينها لو
أنني بقيت في بنغازي».

أحد طالبات اللجوء القادمين من إثيوبيا، متحدثاً من مركز السلوم الحدودي.

العفو الدولية كيف قام رجال مسلحون بإيقافهم عند نقاط التفتيش، قبل أن يقوموا بتجريدهم من مقتنياتهم، أو كيف أنهم قد أوسعهم ضرباً في بعض الأحيان. فيما روى البعض الآخر أنهم شاهدوا كيف أُردي بعض الأفارقة (من دول جنوب الصحراء الكبرى) قتلى.

مركز السلوم الحدودي في مصر

لم تسمح السلطات المصرية إلا لحاملي الجنسية الليبية بدخول أراضيها. كما ولم تسمح السلطات المصرية للأجانب الذين لا يحملون معهم وثائق سفر، وتأشيرات دخول سارية المفعول بتجاوز ما هو أبعد من مركز السلوم الحدودي. ونتيجة لذلك، تقطعت السبل بما يقرب من ألف من طالبو اللجوء واللاجئين - معظمهم من دول جنوب الصحراء الكبرى - في مركز السلوم الحدودي، وما يزالون على تلك الحال حتى ساعة كتابة هذا التقرير.

وللعلم فإن مركز السلوم الحدودي عبارة عن مجمع مكون من مبانٍ إدارية تم تحويلها إلى ثكنة عسكرية محاطة بالسياج وسط صحراء قاحلة على الجانب المصري من الحدود مع ليبيا. ويتعين على المرء اجتياز العديد من الحواجز الأمنية من أجل



وتكافح جاهدةً للوصول إلى دورة المياه نتيجة للغبار والرمل الكثيفين في المنطقة».

ومخيم شوشة للاجئين هو أحد ثلاثة مخيمات مشابهة تقع على بعد ثمانية كيلومترات من نقطة العبور الحدودية في راس جدير على الجانب التونسي من الحدود مع ليبيا. ويطلق السكان المحليون اسم «بوابة الصحراء» على المنطقة التي تقع بها المخيمات، وهي منطقة صحراوية معزولة تسودها ظروف وأحوال قاسية. وخلال زيارتها للمخيم في يونيو/حزيران الماضي، اتّضح لمنظمة العفو الدولية وجود ما يقرب من 3800 لاجئ وطالبي لجوء يقيمون في المخيم الذي أصبح ثالث أكبر منطقة من مناطق عمليات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العالم هذه الأيام.

وفي أثناء جلوسها على حُصْرٍ من القش خارج إحدى الخيم المخصصة للعائلات بصحبة أخريات بأعمارٍ مختلفة قادمات من السودان، أخبرت إحدى النسوة من دارفور منظمة العفو الدولية بما يلي: «يتحدث جميع الأطفال عن الحرب وآثارها، وعن القنابل وما شابه ذلك؛ ولا يغمض لأطفالي جفن عندما يهبط الظلام». وأضافت نديّة، وهي شابة سودانية في أوائل العشرينات من عمرها، قائلة:

«هناك 13 شخصاً من ثلاث أسر مختلفة يسكنون في هذه الخيمة – ثمانية منهم من الأطفال دون سن الثامنة عشرة، بما في ذلك ستة فتيات».

وقد أخبرنا رجل سوداني بما يلي: «البشر يحتاجون للكرامة والحرية، ولكن لا توجد حرية في السودان، كما أنه لا كرامة هنا». فيما أُرِدِف لاجئ آخر القول بأن «الحياة هنا لا يمكن أن تستمر بشكل مستدام، ... فهي حياة ينعدم فيها الأمل».

وكذلك هي حال الكثير من اللاجئين الذين شعروا بعدم الأمان أثناء تواجدهم في مخيم شوشة. وأوضحت إحدى النسوة الصوماليات قائلة: «لا أتمكن من النوم أثناء الليل، ويعتريني القلق الشديد خوفاً على سلامة بناتي، فزوجي غير موجود، وليس هناك من يحمينا هنا... المخيم مفتوح، وقد حاول أحدهم فتح باب الخيمة في عدة مناسبات».

«لقد أمضيت عشرين عاماً من عمري وأنا أنتظر؛ فهل ينبغي عليّ أن أنتظر عشرين سنة أخرى؟ فلا حياة لي هنا».

أمينة، لاجئة صومالية تبلغ الخامسة والستين من عمرها، وتقيم في مخيم شوشة في تونس.



فوق: أمينة، وقد بدت اللقافة على يدها، في مخيم شوشة في تونس، يونيو/حزيران، 2011. وتقيم ابنتها، التي اشتد عليها المرض، وحفيدتها الرضيعة ذات الأشهر الستة، في نفس المخيم معها. أعلى: مخيم شوشة للاجئين، يونيو/حزيران 2011. يقع المخيم في منطقة معزولة من الصحراء تشهد ظروفًا قاسية.



أحد الرجال في مخيم شوشة بتونس، يونيو / حزيران 2011. تعطي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الأولوية في مجال إعادة التوطين للأشخاص الذين يعانون حالات طبية خطيرة، بالإضافة إلى المجموعات الأخرى الأكثر ضعفاً.

الحل يكمن في إعادة التوطين

ينبغي إعادة توطين، وعلى نحو ملح، الأشخاص الذين اضطروا للنزوح مجدداً هرباً من النزاع المسلح، حيث تقطعت بهم السبل (أو أصبحوا عرضة للتشرد) في مصر وتونس - وبخاصة أولئك منهم الذين يواجهون مخاطر بعينها على وجه التحديد (راجع الداخل). وتعتبر إعادة التوطين شريان الحياة الوحيد المتاح أمام اللاجئين بصفته آخر الفرص المتبقية لكسر دوامة النزوح والتهجير. ومع ذلك، ما زالوا عالقين حتى الساعة بانتظار قيام المجتمع الدولي بالنهوض بمسؤولياته تجاههم.

الشواغر ما تزال دون الحصص السنوية المخصصة لهذا الغرض، ولا تواكب الأعداد المتزايدة من الأشخاص في جميع أنحاء العالم والذين هم بحاجة إلى الحصول على فرص لإعادة توطينهم.

وحتى الساعة، فقد أخفقت الدول الأوروبية على وجه الخصوص في المساعدة بالتخفيف من وطأة المشكلة. فلم تتقدم سوى قلة منها بعروض لاستيعاب اللاجئين المشردين في مصر وتونس على أراضيها ضمن برامج إعادة التوطين، غير أن تلك العروض تبقى ضمن نطاق الأعداد المتواضعة، وتبقى قاصرة عن صنع الفرق الإيجابي المطلوب.

وبغية تحقيق النجاح في مجال إعادة توطين أولئك اللاجئين في بلد ثالث، تعتمد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على قيام الدول بقبول أعداد معقولة من الأشخاص خلال إطار زمني مقبول بحيث لا يُترك الناس قابعين بانتظار الحل إلى ما لا نهاية.

ومنذ إطلاق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مبادراتها المتعلقة بليبيا والداعية إلى التضامن الدولي في مجال إعادة التوطين، لم تلتزم سوى عشر دول، أو أكثر بقليل، بتخصيص شواغر لاستيعاب اللاجئين على أراضيها. غير أن هذه

التوصيات

تعتبر منظمة العفو الدولية عن دعمها لمبادرة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المتعلقة بليبيا والداعية إلى التضامن الدولي في مجال إعادة التوطين، وتدعو المجتمع الدولي عموماً، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خصوصاً، كي تتشارك فيما بينها في الاضطلاع بمسؤولية إعادة توطين اللاجئين الفارين من ليبيا، وذلك بوتيرة أسرع تعطي الأولوية لأولئك الذين يواجهون مخاطر من نوع خاص حسب المبادئ التوجيهية التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بهذا الخصوص. ويتعين على دول إعادة التوطين ضمان طرح شواغر استيعاب إضافية

عدا تلك المخصصة عبر الحصة السنوية لها، وذلك بغية عدم استنزاف الشواغر الأخرى المطلوبة لاستيعاب لاجئين من أماكن أخرى.

كما وتدعو منظمة العفو الدولية الدول إلى القيام بما يلي:

■ استحداث برامج لإعادة توطين اللاجئين الفارين من ليبيا، أو رفع الطاقة الاستيعابية لتلك القائمة منها؛

■ وجعل البرامج الخاصة بإعادة توطين اللاجئين أكثر استجابة للأوضاع الطارئة، بحيث تشمل تسريع الإجراءات الخاصة بالمعاملات، وإحالتها، وترتيبات المغادرة إلى البلد الثالث، واتباع نهج مرن في التعامل مع مواصفات من تنطبق عليهم الشروط من اللاجئين؛

■ وضمان أن يكون التقييم الأمني للطلب قائماً على إجراء عمليات استقصاء وافية للتوصل إلى الظروف والأحوال المتعلقة بالأفراد المعنيين بذلك التقييم، بدلاً من تطبيق توجيهات شاملة على الجميع تقوم باستثناء فئات بعينها من اللاجئين؛

■ وتحقق تكامل الدعم والمساندة مع خدمات إعادة توطين اللاجئين لحظة وصولهم.

بادر إلى التحرك

لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة، وللمبادرة إلى التحرك، الرجاء التفضل بزيارة العنوان الإلكتروني التالي: www.amnesty.org/refugees

رقم الوثيقة:
Index: MDE 03/002/2011
Arabic

سبتمبر/أيلول
September 2011

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK
amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو
الدولية